

أثر التنوع الاقتصادي على معدلات البطالة

دراسة مقارنة لمجموعة من الدول العربية (تونس- الجزائر- السعودية- مصر) خلال الفترة (1995_2020)

The impact of economic diversification on unemployment rates:

A comparative study of group of Arab countries

(Tunisia-Algeria-saudi Arabia-Egypt)1995-2020

وليد زيدان^{1*}، محمد عرفات زيدان²walidzidaneya@googlemail.com .¹ جامعة الوادي (الجزائر) zedinterservice@gmail.com .² جامعة الوادي (الجزائر) 

تاريخ النشر: 2024/01/23

تاريخ القبول: 2023/12/28

تاريخ الاستلام: 2023/09/19

Abstract:

مستخلص:

This research paper is a comparative analytical study of the available economic indicators over the time period 1995/2020 for Algeria, Tunisia, Egypt and Saudi Arabia. It aims to unveil the nature and direction of the relationship between indicators of economic diversification and unemployment rates, and to assess the ability of economic diversification in affecting unemployment rates and mitigating them. The descriptive analysis method is used to confirm or refute the proposed hypotheses. Data are obtained from the World Bank information. This research concludes that the relationship between economic diversification and unemployment does not reflect the reality of economic theory, which states that there is an inverse relationship between economic diversification and unemployment. In many cases and over the course of the study, it did not demonstrate a specific trend.

Keywords: Unemployment; economic diversification; Economic theory.

JEL Classification: E61; E69.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى القيام بدراسة تحليلية مقارنة للمؤشرات الاقتصادية المتوفرة على طول الفترة الزمنية 2020/1995 لكل من الجزائر وتونس، مصر والمملكة العربية السعودية، وذلك من أجل تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين مؤشرات التنوع الاقتصادي ومعدلات البطالة، وتقييم قدرة التنوع الاقتصادي في التأثير على معدلات البطالة والتخفيف من حدتها. وتم استخدام أسلوب التحليل الوصفي لإثبات صحة الفرضيات المقترحة أو نفيها. وتم الحصول على المعطيات من قاعدة بيانات البنك الدولي للمعلومات.

وقد توصلنا في آخر بحثنا إلى ان العلاقة بين التنوع الاقتصادي والبطالة لا تعكس واقع النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة عكسية ما بين التنوع الاقتصادي والبطالة، بل في الكثير من الأحيان وعلى طول فترة الدراسة لم تظهر اتجاهها محددًا.

الكلمات المفتاحية : البطالة؛ التنوع الاقتصادي؛ النظرية الاقتصادية.

تصنيفات JEL: E61؛ E69.

مقدمة

تعتبر البطالة مشكلة عالمية يتحكم في منحنى تطورها العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية، وتعتبر بوضوح عن عجز في البنى الاقتصادية، وهي دليل على وجود خلل في النشاط الاقتصادي، وهي تؤثر بشكل سلبي على الواقع الاقتصادي للدولة. تسعى معظم الدول للتخفيف من حدة البطالة بوضع استراتيجيات وخطط لتحقيق نمو اقتصادي، يؤدي إلى زيادة عدد فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة السائدة.

يعتبر التنوع الاقتصادي البديل الأساسي الذي تبنته الدول النامية، من أجل إعادة تصحيح هيكلها الاقتصادي وجعله أكثر تنوعاً، والخروج من الإقتصادي الريعي، حيث أن الاقتصاد المتنوع يكون أكثر استقراراً ونمواً، مما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة، عكس الاقتصاد الذي يعتمد على مورد واحد للدخل فهو معرض للأزمات الاقتصادية.

لذا سنتطرق في هذه الورقة البحثية إلى دراسة تحلل نبيين من خلالها أثر التنوع الاقتصادي على معدلات البطالة لكل من الجزائر وتونس ومصر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995 إلى 2020.

إشكالية الدراسة: ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يساهم التنوع الاقتصادي في خفض معدلات البطالة؟

أهداف الدراسة

- ◀ التعرف على مفهوم التنوع الاقتصادي ومفهوم البطالة؛
- ◀ معرفة اتجاه التأثير بين التنوع الاقتصادي ومعدلات البطالة؛
- ◀ تحليل أثر التغير في معدلات التنوع الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر مصر وتونس والسعودية خلال الفترة 1995/2020.

منهجية الدراسة

لإثبات صحة فرضية البحث أو نفيها استخدمنا أسلوب التحليل الوصفي لبيان أهمية التنوع الاقتصادي في تخفيف حدة البطالة، حيث تم الاعتماد على سلاسل زمنية سنوية والإحصائيات المتوفرة ضمن قاعدة بيانات البنك الدولي، وتم استخدام برنامج **stata15** لتقدير النماذج لبيانات البائل والاختبارات والمقاربات اللازمة لاستخلاص النتائج.

حدود الدراسة

تركز الدراسة على مجموعة من الدول العربية وفقا لمعيار الدخل، بحيث تنقسم الدول إلى دول مرتفعة الدخل (الجزائر - السعودية) ودول متوسطة الدخل (تونس- مصر) وستركز الدراسة التطبيقية في الفترة الزمنية الممتدة من 1995 إلى غاية 2020.

1- الأدبيات التجريبية حول التنوع الاقتصادي وعلاقته بالبطالة

1-1- المفاهيم النظرية

للتنوع الاقتصادي مفاهيم متنوعة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر إليه من خلالها وفيما يلي نعرض أهم التعاريف:

◀ "عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنوع الصادرات." (قروف، 2016، صفحة 638)؛

◀ "تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية." (مرزوك، 2014، صفحة 57)؛

◀ "عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية، من خلال تنمية القطاعات غير النفطية، وتقليل دور القطاع الحكومي، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي." (بلقلة، 2015، صفحة 234).

وعليه يُمكن القول إن التنوع الاقتصادي هو عملية تحويل الاقتصاد بعيدًا عن مصدر دخل واحد إلى مصادر متعددة من مجموعة متنامية من القطاعات. على الرغم من عدم وجود وصفة سحرية للتنوع، إلا أن بعض العناصر التي توفر الأساس للتنوع الذي يقوده القطاع الخاص تشمل: بيئة عمل مواتية، قوة عاملة ماهرة، الوصول إلى التمويل، بنية تحتية، الابتكار وزيادة الأعمال.

كما أن للبطالة مفاهيم متنوعة نذكر منها:

البطالة هي عبارة عن التوقف الإجباري أو الاختياري لجزء من اليد العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة اليد العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج. وتعرف قوة العمل في أي مجتمع على أنها مجموع الأفراد الذين هم في سن بين 15 و60 سنة ممن يعملون أو يبحثون عن عمل بشكل

جدي، باستثناء كبار السن والمتقاعدين والعاجزين وربات البيوت غير الراغبات في العمل والطلاب بأنواعهم.

تعرف البطالة أيضا على أنها "عدم اشتغال قوة العمل في المجتمع أو استخدامها استخداما كاملا على الرغم من قدرتها ورغبتها في العمل".
نلاحظ من التعريف السابق :

- أن البطالة تعني عدم اشتغال كامل قوة العمل في المجتمع.
- إن البطالة تعني عدم الاستخدام الأمثل للموارد. وهذا يعني انه توجد بعض وحدات عنصر العمل لا تستخدم في مكانها السليم .

يعتبر مكتب العمل الدولي أن كل شخص يبلغ 15 سنة في بطالة إذا كانت تتوفر فيه ثلاثة شروط : أن يكون بلا عمل، أن يكون جاهزا لأن يعمل في استخدام مأجور أو غير مأجور ويكون يبحث عن عمل.

2-1- الدراسات السابقة

وقد عُنيّت مجموعة من الدراسات التجريبية بفحص العلاقة بين التنوع الاقتصادي والبطالة، وبشكل عام، يمكن أن يساعد التنوع الاقتصادي في تقليل معدلات البطالة من خلال خلق المزيد من فرص العمل في مجموعة متنوعة من القطاعات. غالبًا ما يرتبط الافتقار إلى التنوع الاقتصادي بزيادة التعرض للصدمات الخارجية التي يمكن أن تقوض آفاق النمو الاقتصادي والتنمية على المدى الطويل. يعتبر بعض الاقتصاديين وصانعي السياسات الإقليميين التنوع على أنه تأمين على العمل، حيث تعاني الاقتصادات الأكثر تنوعًا من بطالة أقل. كما تتأثر الاختلافات الجغرافية الدائمة في البطالة بشدة بهيكل التغيرات للطلبات القطاعية: الأسواق المتنوعة لديها معدلات بطالة أقل. ويُشير (Neumann; 1991) أنه عندما يكون العمال متنقلين، يؤدي التنوع الأكبر في الطلبات القطاعية إلى تقليل البطالة. (Neumann & Topel, pp. 1341-1365) وتُشير نتائج دراسة (Malizia; 1993) إلى أن المناطق الحضرية الأكثر تنوعًا تشهد معدلات بطالة أقل وعدم استقرار أقل من المناطق الأقل تنوعًا. (Malizia & Ke, , 1993, pp. 221-235) ويرى (Hane-Weijman et al; 2018) أن وجود الصناعات متنوعة تُؤدي إلى تسريع عملية إعادة التوظيف (Harms; 2003). كما يرى (Hane-Weijman, Eriksson, & Henning, pp. 768-780) أن تنوع المحفظة الدولية يمكن أن يساعد في الحد من البطالة. (Harms & Hefeker, 2003, pp. 281-286) وتظهر نتائج (Izraeli, O., Murphy; 2003) وجود صلة قوية بين التنوع الصناعي وانخفاض البطالة. (Izraeli & Murphy, 2003, pp. 1-14) وتُقدم دراسة (Piscitello; 2004)

بعض الأدلة على أن الأداء الاقتصادي يتأثر إيجاباً ليس بدرجة التنوع في حد ذاته، ولكن بقدرة الشركة على زيادة تماسكها المؤسسي. (Piscitello, 2004، الصفحات 757-787)

وقد استخلص (Ali, M., & Cantner; 2020) أن التنوع الاقتصادي يعمل على تحسين الرفاهية الاجتماعية على المدى الطويل. (Ali & Cantner, 2020, pp. 211-235) كما أثبت (Wang et al; 2017) أن التنوع مهم بشكل خاص لنمو العمالة خلال الأزمة المالية العالمية وبعدها مباشرة. (Madsen, Wang, و Steiner, 2017، الصفحات 1801-1814) وأثبتت دراسة (Watson, P., & Deller ; 2017) أدلة تدعم فكرة أن التنوع الاقتصادي داخل مقاطعة أمريكية معينة يرتبط بمستويات منخفضة من البطالة عبر جميع سنوات الدراسة (2007-2014)، في حين أن تنوع المقاطعات المجاورة في الولايات المتحدة الأمريكية كان مرتبطاً فقط بانخفاض البطالة في ذروة الركود العظيم. كان هذا التأثير المكاني غير المباشر مسؤولاً عن تحويل التأثير الهامشي الإجمالي للتنوع على البطالة بشكل ملحوظ للفترة التي تمثل ذروة الركود العظيم وفترة الانتعاش المبكر (2009-2011). (Watson & Deller, 2017, pp. 1-11) كما يقدم (Jolo et al ; 2022) دليلاً قوياً على أن تكوين رأس المال الإجمالي، والتنمية المالية، ومشاركة القوى العاملة، والتعليم، وسيادة القانون لها تأثيرات ذات دلالة إحصائية وإيجابية على أداء التنوع الاقتصادي. (Jolo, Ari, & Koç, 2022) أما (Shearmur et al ; 2005) فيرى أنه في ضوء هذه العلاقات المعقدة، فإن سياسات التنوع يصعب تبريرها على أساس نمو العمالة وسيكون من الصعب على أي حال تنفيذها بنجاح بسبب الجمود العام الملحوظ في مستويات التنوع. (Shearmur و Polése, 2005، الصفحات 272-290) وقد استخلصت دراسة (Rønning, Kolvereid; 2006) أن التنوع في القطاعات الاقتصادية له تأثير إيجابي على الدخل. (Rønning و Kolvereid, 2006، الصفحات 405-420) وكمحصلة لذلك الأثر على البطالة وفقاً لما ينص عليه قانون أكن. كما أكدت دراسة (O'Connor et al ; 2018) أن التنوع الاقتصادي يؤثر بشكل إيجابي على نمو العمالة. (O'Connor, Doyle, & Doran, , 2018, pp. 260-267)

2- المعطيات المجمعة والطريقة والأدوات

1-2- المعطيات المجمعة

سنتعرض في الجدول الموالي متوسط معدلات البطالة لكل من الدول محل الدراسة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2020.

الجدول رقم (01) : معدلات البطالة الخاصة بالدول محل البحث خلال (1995_2020)

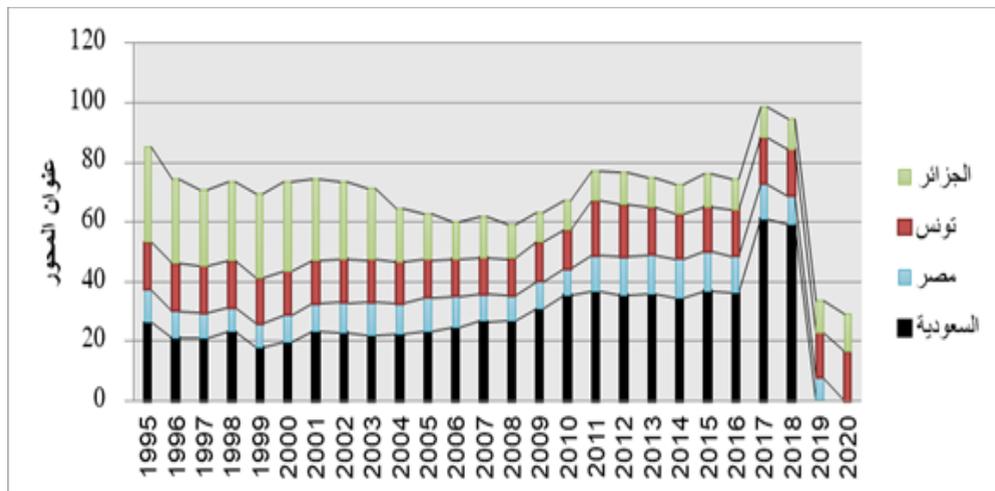
السنوات	مصر %	تونس %	السعودية %	الجزائر %
1995	11,04	15,937	26,346	31,840
1996	9	15,831	21,202	28,531
1997	8,37	15,939	21,202	25,430
1998	8,03	15,605	23,299	26,662
1999	7,95	15,21	17,981	28,302
2000	8,98	14,939	19,787	29,770
2001	9,26	14,399	23,336	27,299
2002	10,01	14,550	23,122	25,899
2003	11,01	14,510	22,160	23,719
2004	10,32	14,229	22,239	17,649
2005	11,2	12,869	23,503	15,270
2006	10,49	12,510	24,606	12,270
2007	8,8	12,359	26,897	13,79
2008	8,52	12,439	26,922	11,329
2009	9,09	13,29	30,860	10,159
2010	8,76	13,050	35,562	9,9600
2011	11,85	18,329	36,909	9,9600
2012	12,6	17,629	35,649	10,970
2013	13,15	15,930	35,742	9,819
2014	13,1	15,057	34,438	10,21
2015	13,05	15,159	36,992	11,21
2016	12,41	15,560	36,153	10,199
2017	11,74	15,329	61,022	10,333
2018	9,82	15,46	58,986	10,420
2019	7,84	15,130	..	10,512
2020	..	16,591	..	12,550

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

أثر التنوع الاقتصادي على معدلات البطالة - دراسة مقارنة لمجموعة من الدول العربية (تونس- الجزائر- السعودية. مصر) خلال الفترة (1995-2020)

يوضح الشكل الموالي أعمدة بيانية لمتوسط معدلات البطالة لكل من الجزائر ، السعودية، مصر وتونس استنادا للجدول السابق.

الشكل رقم (01): معدل البطالة(%) - الجزائر- السعودية- مصر-تونس (2020/1995)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات المقدمة في الجدول السابق

نلاحظ من خلال الشكل العناصر التالية:

نلاحظ أن معدلات البطالة في الجزائر مرتفعة، حيث بلغت 31% سنة 1995، وتراوحت خلال الفترة الممتدة بين 1996 و2002 نسبة 26%، وهذا راجع للضائقة المالية التي مرت بها الجزائر الناجمة عن انخفاض أسعار البترول وتقلص مداخيل الجباية البترولية، لتتخفف سنة 2003 حيث بلغت 17%، لتعرف تراجع خلال الفترة ما بين 2008 إلى 2019 حيث تراوحت بين 9% و10% ويمكن إرجاع هذا الانخفاض في نسبة البطالة خلال السنوات الأخيرة بالدرجة الأولى إلى تحسن الوضعية الأمنية والاقتصادية للبلاد، التي ساعدت على الاستقرار السياسي مع تحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي ساهم فيها بقدر كبير مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى تحسن الوضعية النقدية والمالية العمومية وتحسن الاحتياطات الميزانية العامة نتيجة ارتفاع أسعار البترول، بالتالي ساعدت على إنشاء مناصب الشغل وتخفيض من حدة البطالة.

نلاحظ أن معدلات البطالة في السعودية مرتفعة حيث تراوحت خلال الفترة من 1995 إلى 2016 بنسبة 26% و36%، لتبلغ ذروتها سنتي 2017 – 2018 بنسبة 61% و 58% على التوالي وهذا راجع لتبعيات تراجع أسعار النفط وكثرة العمالة الوافدة.

نلاحظ أن معدلات البطالة في مصر منخفضة حيث تتراوح ما بين 11% و 10% وهذا راجع لتنوع اليد العاملة فالأغلب يعملون في الزراعة وقطاع الخدمات.

نلاحظ أن معدلات البطالة في تونس تقريبا ثابتة حيث تتراوح ما بين 14% و 15% وهذا راجع للأجور المنخفضة وقلة الوظائف التي يرغب فيها الشباب.

2-2- الطريقة والأدوات

2-2-1- البرامج الإحصائية

تم استخدام برنامج **stata15** لتقدير النماذج لبيانات البائل والاختبارات والمقاربات اللازمة لاستخلاص النتائج.

2-2-2- الأدوات الإحصائية والطرق

تقتضي أدبيات القياس الاقتصادي لبيانات البائل القيام باختبارات تحديد الأثار المقطعية قبل تقدير النماذج، فهل النماذج المقدره هي نماذج متجانسة بالنسبة للمقطع العرضي، أم هي نماذج أثار ثابتة، في الحالة المقابلة أثار عشوائية. لذا ففي بادي الأمر سوف نقوم من التحقق من وجود الأثار الثابتة من عدمها، وهذا بالاستعانة باختبار فيشر، حيث تقتضي الفرضية الصفرية وجود تجانس في المعالم المقدره بالنسبة للمقطع العرضي، أما الفرضية البديلة فتتنبأ على أن النموذج يحتوي على اختلافات في الحد الثابت على مستوى المقطع العرضي، حيث ان هذه الاختلافات يطلق عليها بالأثار الثابتة، إن هذه النتيجة لا تحقق إلا إذا تم قبول الفرضية البديلة وهذا عند تجاوز الإحصائية المحسوبة القيمة الجدولية عند أحد مستويات المعنوية الثلاث. الخطوة الثانية هي القيام بعملية المفاضلة بين الأثار الثابتة والعشوائية عبر اختبار **hausman** حيث تقتضي الفرضية الصفرية فعالية مقدر العشوائية مقارنة مع مقدر الأثار الثابتة، أما الفرضية البديلة فتعني فعالية الثابتة (Djouadi, 2021, الصفحات 378-388).

بعدها ننتقل إلى تحليل متانة النموذج المقدر، حيث تتطلب متانة النموذج من الناحية الإحصائية القيام باختبارات الارتباط البواقى على المستوى المقطع العرضي من خلال اختبار **Pesaran CD** وكذا اختبار **Fridman** بهدف التأكد من عدم وجود ارتباط البواقى على مستوى المقاطع العرضية، حيث تعني الفرضية الصفرية عدم وجود ارتباط للبواقى على مستوى المقاطع العرضية، لذا أكد **Pesaran 2004** (Pesaran, Hashem, & Scott, 2004, pp. 129-162.)

أن تواجد ارتباط البواقى على مستوى المقاطع العرضية من شأنه أن يخلق مشكلة التحيز، بعدها نقوم باختبار **Wooldridge** بهدف التأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقى على مستوى المقطع الزمني، حيث تنص الفرضية الصفرية لهذا الاختبار على عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقى.

كما نستخدم أيضا اختبار Modified Wald من أجل التأكد من تجانس تباين الأخطاء في نماذج الأثار الثابتة، واختبار Wald من أجل التأكد من تجانس تباين الأخطاء في نماذج الأثار العشوائية، إن الفرضية الصفرية لهذين الاختبارين تنقضي وجود تجانس تباينات الأخطاء. ففي حالة وجود أحد هذه المشاكل الثلاثة- الارتباط على مستوى المقطع العرضي، الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين- في النموذج أو حتى جميعا، نقوم بمعالجة هذه العلة إما بواسطة طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة FGLS أو طريقة Prais-Winsten (PCSEs). (Baltagi, 2005)

3- تحليل النتائج والمناقشة

نموذج معدل البطالة يكتب بدلالة كل من حصة قطاع الصناعات التحويلية (TI)، حصة القطاع الزراعي (AGR)، القيمة المضافة للصناعات عالية التقنية (HTI)، مؤشر تركيز الصادرات (EXPC)، الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، نمو إجمالي الناتج المحلي (GGEgr)، الإنفاق الحكومي (HE)، الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر (GDPgr)، وفقا للمعادلة الآتية:

$$UEMP = f (TI, AGR, HTI, EXPC, FDI, GGEgr, HE, GDPgr)$$

3-1-1- المفاضلة في النموذج معدل البطالة

3-1-1- اختبار فيشر

H_0 : الفرضية الصفرية: النموذج التجميعي PRM هو الأفضل.

H_1 : الفرضية البديلة: النموذج ذو الأثر الثابت FEM هو الأفضل.

بما أن $0,1610 > 0,05 = \text{Prob}(F)$ نرفض H_1 ونقبل H_0 ومنه النموذج التجميعي

(PRM) هو الأفضل.

3-1-2- اختبار براش باقان:

H_0 : نموذج PRM هو الأفضل.

H_1 : نموذج REM هو الأفضل.

بما أن $0,000 > 0,05 = \text{Prob}(\text{Chi})$ نرفض H_1 ونقبل H_0 ومنه النموذج التجميعي (PRM)

هو الأفضل.

وبالتالي النموذج الملائم للتحليل بالنسبة لنموذج الخاص بمعدل البطالة هو النموذج

التجميعي PRM.

2-3- تحليل وتفسير النتائج

فيما يتعلق بنموذج البطالة نستنتج الآتي:

◀ تؤثر القيمة المضافة للصناعات التحويلية طرديا في معدل البطالة والأثر دال احصائيا عند (1%)؛

◀ تؤثر القيمة المضافة لقطاع الزراعة عكسيا في معدلات البطالة وهو أثر معنوي عند (1%)؛

◀ تؤثر القيمة المضافة للصناعات عالية التقنية عكسيا في معدلات البطالة وهو أثر دال احصائيا عند (1%)؛

◀ يؤثر الإنفاق الحكومي طرديا في معدلات البطالة وهو أثر دال احصائيا عند (1%)؛

نلاحظ أن زيادة القيمة المضافة لقطاع الزراعة من شأنه أن يسهم في خفض معدلات البطالة ويرتبط ذلك بطبيعة القطاع الزراعي الذي يتسم بأنه قطاع كثيف العمالة، وبالتالي فإن التنوع في الإنتاج الزراعي يحتاج إلى مزج عناصر جديدة من عنصر العمل، وهو ما يسهم في زيادة التوظيف. وكمحصلة لذلك خفض معدلات البطالة وبالتالي يمكننا أن نستنتج أن حالة التنوع الاقتصادي المرتكزة على قطاع الزراعة تسهم في التنمية الاقتصادية في شقها المرتبط بخفض حالة البطالة المسجلة في الدول محل الدراسة.

ويمكننا أن نستنتج أن بإمكانية هذه الدول أن تعتمد على السياسات الزراعية كمدخل مهم لضبط الاختلالات الاقتصادية تحديدا لمشكلة البطالة.

كما تسهم الصناعات عالية التقنية في خفض معدلات البطالة وهو ما يشير أن تقدم التنوع الاقتصادي يشمل قطاعات التكنولوجيا عبر الصناعات عالية التقنية من شأنه أن يولد دخلا مرتفعا، ارتباطا بارتفاع القيم المضافة في قطاع الصناعات عالية التقنية ارتباطا بعمق المحتوى التكنولوجي المتضمن في هذه القيم المضافة.

وتؤثر الصناعات عالية التقنية في البطالة عبر مدخلين:

المدخل الأول: عبر احتياطات هذه القطاعات للعمالة الماهرة.

المدخل الثاني: عبر أثر الدخول المتولدة عن هذا القطاع وما ينتج عنها من تحفيز الاستثمار المحلي (وهو ما تم الوقوف عليه في تقدير نمو الاستثمار المحلي) ما يتطلب مزج عناصر إضافية لعنصر العمل وهو ما ينتج عنه زيادة التوظيف وخفض معدلات البطالة.

كما نلاحظ أن زيادة الانفاق المحلي يؤدي إلى تعميق ظاهرة البطالة وهذا الأثر ناتج عن مزاحمة قطاع الانفاق الحكومي لقطاع الاستثمار في التمويل ما ينتج عنه حالة طرد الاستثمار ارتباطا

بارتفاع معدلات الفائدة عن السياسة المالية التوسعية وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل في المؤسسات الاقتصادية وبالتالي انخفاض التوظيف وتعميق معدلات البطالة.

أما تعلق بنمو الناتج فنلاحظ أنه على خلاف ما نصت عليه النظرية الاقتصادية، إن زيادة الناتج تؤثر طردياً في زيادة معدلات البطالة وهو ما يخلف النظرية التي تفسر العلاقة ما بين الناتج والبطالة وكذلك الأدبيات الاقتصادية التجريبية في هذا السياق، ويمكن أن نفسر هذا النهج في حالة الدول محل الدراسة إلى طبيعة الهيكل الاقتصادي لهذه البلدان خاصة الدول النفطية مثل مصر والجزائر التي يعتمد نمو الناتج لكليهما على قطاع النفط وقطاعات الغاز وهي قطاعات كثيفة رأس المال منخفضة العمالة وبالتالي فإن حالة الزيادة في الناتج قد لا تؤثر بشكل كبير في خفض معدلات البطالة بالإضافة إلى طبيعة الاستثمارات الأجنبية في هذه القطاعات والتي تعتمد على العمالة الماهرة الأجنبية في كثير من الأحيان وبالتالي فإننا نشير أن حالة التنوع الاقتصادي لهيكل القيم المضافة في البلد وإعطاء الأولوية للقطاعات خارج المحروقات مثل قطاع الزراعة والقطاعات عالية التقنية التي من شأنها أن يسهم في خفض معدلات البطالة، وبالتالي نوصي بضرورة ارتكاز الاستراتيجية الصناعية والسياسات المرتبطة بهما على تطوير القطاعات المشار إليها من أجل استهداف معالجة مشكلة البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية المرتبطة بهذا المجال.

أما ما تعلق بحالة تركيز الصادرات فنلاحظ أنها تسهم في خفض معدلات البطالة وهذه النتيجة تتوافق مع النتيجة المتوصل إليها في تقدير نموذج نمو الاستثمار إلى نتائج في الجدول (04) نتائج تقدير الانحدار التجميعي (PRM).

حيث أن تركيز الصادرات (إن كان يمثل مشكلة اقتصادية تقلل من حالة التنوع الاقتصادي لبنية التجارة الخارجية لدول محل الدراسة) إلا أن أثر اقتصاديات الحجم الناتجة عن هذا التركيز وتوسع السوق المرتبط باقتصاديات الحجم وما ينتج عنه من تحفيز المؤسسات الوطنية وزيادة للاستثمار وكمحصلة لذلك مزج إضافي لعوامل الانتاج يؤدي إلى زيادة التوظيف وخفض البطالة.

الخلاصة

حاولنا خلال بحثنا هذا تقييم تأثير التنوع الإقتصادي على معدل البطالة في كل من الجزائر وتونس، مصر والسعودية خلال الفترة 1995 إلى 2020، حيث تسعى كل دولة من هذه الدول إلى تحقيق وتطبيق آليات وإستراتيجيات التنوع الإقتصادي من أجل الحد من ظاهرة البطالة، واستنتجنا وجود علاقة معنوية عكسية بين القيمة المضافة لقطاع الزراعة ومعدلات البطالة كما تؤثر القيمة المضافة للصناعات عالية التقنية عكسيا في معدلات البطالة ويؤثر الإنفاق الحكومي طرديا في معدلات البطالة. وفي الأخير نقول إن على الدول التي تريد القضاء على البطالة أو التخفيف منها انتهاز سياسة التنوع الإقتصادي حيث يعتبر الحل الأمثل للتخفيف من حدة البطالة.

التوصيات:

- العمل على تطوير القطاعات ذات القيمة المضافة كالقطاع الزراعي؛
- العمل على تحقيق بيئة إقتصادية مستقرة؛
- دعم الاستقرار في التشريعات والقوانين الاستثمارية؛
- تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- الإهتمام بالقطاعات المولدة لمناصب الشغل مثل قطاعي الصناعة والزراعة.

قائمة المصادر والمراجع

- محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنوع الإقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014). مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 9، العدد 2، 2016، 664-632.
- عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنوع الإقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكناات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد 08، العدد 31، 2014، 81-56.
- إبراهيم بلقلة، سياسات الحد من الآثار الإقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، 2015/2014.
- Ali, M., & Cantner, U. (2020). Economic diversification and human development in Europe. *Eurasian Economic Review*, 10, 211-235. <https://doi.org/10.1007/s40822-020-00147-0>.
- Hane-Weijman, E., Eriksson, R., & Henning, M. (2018). Returning to work: regional determinants of re-employment after major redundancies. *Regional Studies*, 52, 768 - 780. <https://doi.org/10.1080/00343404.2017.1395006>.
- Harms, P., & Hefeker, C. (2003). Globalization and unemployment: the role of international diversification. *Economics Letters*, 78, 281-286. [https://doi.org/10.1016/S0165-1765\(02\)00229-X](https://doi.org/10.1016/S0165-1765(02)00229-X).

- Izraeli, O., Murphy, K. The effect of industrial diversity on state unemployment rate and per capita income. *Ann Reg Sci* 37, 1-14 (2003).
<https://doi.org/10.1007/s001680200100>
- Jolo, A., Ari, I., & Koç, M. (2022). Driving Factors of Economic Diversification in Resource-Rich Countries via Panel Data Evidence. *Sustainability*.
<https://doi.org/10.3390/su14052797>.
- Malizia, E. E., & Ke, S. (1993). The influence of economic diversity on unemployment and stability. *Journal of Regional Science*, 33(2), 221-235
- Neumann, G., & Topel, R. (1991). Employment Risk, Diversification, and Unemployment. *Quarterly Journal of Economics*, 106, 1341-1365.
<https://doi.org/10.2307/2937967>.
- O'Connor, S., Doyle, E., & Doran, J. (2018). Diversity, employment growth and spatial spillovers amongst Irish regions. *Regional Science and Urban Economics*, 68, 260-267
- Piscitello, L. (2004). Corporate diversification, coherence and economic performance. *Industrial and Corporate Change*, 13, 757-787.
<https://doi.org/10.1093/ICC/DTH030>.
- Rønning, L., & Kolvereid, L. (2006). Income Diversification in Norwegian Farm Households. *International Small Business Journal*, 24, 405 - 420.
<https://doi.org/10.1177/0266242606065510>.
- Shearmur, R., & Polèse, M. (2005). Diversity and Employment Growth in Canada, 1971-2001: Can Diversification Policies Succeed?. *Canadian Geographer*, 49, 272-290.
<https://doi.org/10.1111/J.0008-3658.2005.00095.X>.
- Wang, C., Madsen, J., & Steiner, B. (2017). Industry diversity, competition and firm relatedness: the impact on employment before and after the 2008 global financial crisis. *Regional Studies*, 51, 1801 - 1814.
<https://doi.org/10.1080/00343404.2016.1254766>.
- Watson, P., & Deller, S. (2017). Economic diversity, unemployment and the Great Recession. *The Quarterly Review of Economics and Finance*, 64, 1-11.

قائمة المصادر والمراجع باللغة الانجليزية

- Mohamed Karim Qurouf, Measurement and Evaluation of Economic Diversification Index in Algeria: An Analytical Study for the Period (1980-2014), *The Oases Journal for Research and Studies*, Volume 9, Issue 2, 2016, pp. 632-664.
- Atef Lafi Marzouk, Abbas Meki Hamza, Economic Diversification: Its Concept and Dimensions in Gulf Countries and Possibilities of Achieving it in Iraq, *Al-Ghree Journal of Economic and Administrative Sciences*, Tenth Year, Volume 08, Issue 31, 2014, pp. 56-81.
- Ibrahim Belqala, Policies for Mitigating the Undesirable Economic Effects of Oil Price Fluctuations on the General Budget in Arab Oil-Exporting Countries with Reference to the Case of Algeria, PhD Thesis, Faculty of Economic and Commercial Sciences and Management Sciences, Chlef: Hassiba Ben Bouali University, 2014/2015.
- Ali, M., & Cantner, U. (2020). Economic diversification and human development in Europe. *Eurasian Economic Review*, 10, 211-235. <https://doi.org/10.1007/s40822-020-00147-0>.

- Hane-Weijman, E., Eriksson, R., & Henning, M. (2018). Returning to work: regional determinants of re-employment after major redundancies. *Regional Studies*, 52, 768-780. <https://doi.org/10.1080/00343404.2017.1395006>.
- Harms, P., & Hefeker, C. (2003). Globalization and unemployment: the role of international diversification. *Economics Letters*, 78, 281-286. [https://doi.org/10.1016/S0165-1765\(02\)00229-X](https://doi.org/10.1016/S0165-1765(02)00229-X).
- Izraeli, O., Murphy, K. The effect of industrial diversity on state unemployment rate and per capita income. *Ann Reg Sci* 37, 1-14 (2003). <https://doi.org/10.1007/s001680200100>.
- Jolo, A., Ari, I., & Koç, M. (2022). Driving Factors of Economic Diversification in Resource-Rich Countries via Panel Data Evidence. *Sustainability*. <https://doi.org/10.3390/su14052797>.
- Malizia, E. E., & Ke, S. (1993). The influence of economic diversity on unemployment and stability. *Journal of Regional Science*, 33(2), 221-235.
- Neumann, G., & Topel, R. (1991). Employment Risk, Diversification, and Unemployment. *Quarterly Journal of Economics*, 106, 1341-1365. <https://doi.org/10.2307/2937967>.
- O'Connor, S., Doyle, E., & Doran, J. (2018). Diversity, employment growth and spatial spillovers amongst Irish regions. *Regional Science and Urban Economics*, 68, 260-267.
- Piscitello, L. (2004). Corporate diversification, coherence and economic performance. *Industrial and Corporate Change*, 13, 757-787. <https://doi.org/10.1093/ICC/DTH030>.
- Rønning, L., & Kolvereid, L. (2006). Income Diversification in Norwegian Farm Households. *International Small Business Journal*, 24, 405-420. <https://doi.org/10.1177/0266242606065510>.
- Shearmur, R., & Polèse, M. (2005). Diversity and Employment Growth in Canada, 1971-2001: Can Diversification Policies Succeed?. *Canadian Geographer*, 49, 272-290. <https://doi.org/10.1111/J.0008-3658.2005.00095.X>.
- Wang, C., Madsen, J., & Steiner, B. (2017). Industry diversity, competition and firm relatedness: the impact on employment before and after the 2008 global financial crisis. *Regional Studies*, 51, 1801-1814. <https://doi.org/10.1080/00343404.2016.1254766>.
- Watson, P., & Deller, S. (2017). Economic diversity, unemployment and the Great Recession. *The Quarterly Review of Economics and Finance*, 64, 1-11.

أثر التنوع الاقتصادي على معدلات البطالة - دراسة مقارنة لمجموعة من الدول العربية (تونس- الجزائر- السعودية. مصر) خلال الفترة (1995-2020)

قائمة الملاحق

الجدول رقم (02): نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي PRM للنموذج معدل البطالة (UEMP)

. regress uemp ti agr hti expc ggegr he gdpgr

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	104
Model	10975.6481	7	1567.94972	F(7, 96)	=	63.96
Residual	2353.36426	96	24.514211	Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.8234
				Adj R-squared	=	0.8106
Total	13329.0123	103	129.407887	Root MSE	=	4.9512

uemp	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
ti	.1160665	.0331696	3.50	0.001	.0502253 .1819077
agr	-.859958	.2066195	-4.16	0.000	-1.270095 -.4498215
hti	-.2536895	.0763387	-3.32	0.001	-.4052206 -.1021584
expc	-.0368397	.0046221	-7.97	0.000	-.0460144 -.0276649
ggegr	1.12e-10	2.68e-11	4.18	0.000	5.87e-11 1.65e-10
he	3.94e-11	8.77e-12	4.49	0.000	2.20e-11 5.68e-11
gdpgr	.0547687	.1782075	0.31	0.759	-.2989703 .4085078
_cons	25.48263	3.05385	8.34	0.000	19.42079 31.54448

المصدر: مخرجات برنامج stata15

الجدول رقم (03): نتائج تقدير نموذج ذوات الأثر الثابتة FEM للنموذج معدل البطالة (UEMP)

Fixed-effects (within) regression		Number of obs	=	104	
Group variable: pays		Number of groups	=	4	
R-sq:		Obs per group:			
within	= 0.2275	min	=	26	
between	= 0.7204	avg	=	26.0	
overall	= 0.1051	max	=	26	
corr(u_i, Xb)	= -0.5947	F(7, 93)	=	3.91	
		Prob > F	=	0.0009	
invgr	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
ti	.0301515	.0889219	0.34	0.735	-.1464297 .2067327
agr	-.8627561	1.029649	-0.84	0.404	-2.907436 1.181924
hti	.4262583	.2356886	1.81	0.074	-.0417725 .894289
expc	.0181478	.0113451	1.60	0.113	-.0043814 .040677
ggegr	5.99e-11	8.08e-11	0.74	0.460	-1.00e-10 2.20e-10
he	-6.21e-11	2.87e-11	-2.17	0.033	-1.19e-10 -5.15e-12
gdpgr	.6743968	.3341123	2.02	0.046	.010916 1.337878
_cons	.7397223	14.43281	0.05	0.959	-27.92099 29.40043
sigma_u	5.1099721				
sigma_e	9.0649				
rho	.24114145	(fraction of variance due to u_i)			
F test that all u_i=0: F(3, 93) = 1.76		Prob > F = 0.1610			

المصدر: مخرجات برنامج stata15

الجدول رقم (04): نتائج تقدير نموذج ذوات الأثر العشوائية REM للنموذج معدل البطالة (UEMP)

```

Random-effects GLS regression              Number of obs   =       104
Group variable: pays                      Number of groups =        4

R-sq:                                     Obs per group:
      within = 0.2932                      min =          26
      between = 0.1089                     avg =          26.0
      overall = 0.1934                     max =          26

corr(u_i, X) = 0 (assumed)                Wald chi2(5)    =          .
                                           Prob > chi2     =          .
    
```

	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
ti	-.008131	.0614421	-0.13	0.895	-.1285553	.1122933
agr	-.3633231	.3827337	-0.95	0.342	-1.113467	.3868211
hti	.3581047	.1414067	2.53	0.011	.0809526	.6352567
expc	.0190932	.0085618	2.23	0.026	.0023125	.035874
ggagr	-2.29e-11	4.96e-11	-0.46	0.644	-1.20e-10	7.42e-11
he	-3.26e-11	1.62e-11	-2.01	0.045	-6.45e-11	-7.98e-13
gdpgr	.7450688	.3301044	2.26	0.024	.0980761	1.392061
_cons	-1.10032	5.656828	-0.19	0.846	-12.1875	9.98686
sigma_u	0					
sigma_e	9.0649					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر: مخرجات برنامج stata15

الجدول رقم (05): نتائج اختبار Breusch and Pagan للمفاضلة بين PRM and REM

للمنموذج معدل البطالة (UEMP)

```

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

invgr[pays,t] = Xb + u[pays] + e[pays,t]

Estimated results:
              Var          sd = sqrt(Var)
-----
invgr          97.19438          9.858721
e              82.17241          9.0649
u                0                0

Test:   Var(u) = 0
              chibar2(01) =          0.00
              Prob > chibar2 =          1.0000
    
```

المصدر: مخرجات برنامج stata15

الجدول رقم (06): نتائج اختبار hausman للمفاضلة بين FEM and REM للنموذج معدل البطالة (UEMP)

```

. hausman FIXED3 RANDOM3

Note: the rank of the differenced variance matrix (5) does not equal the number
problems computing the test. Examine the output of your estimators for
coefficients are on a similar scale.
    
```

	Coefficients		(b-B)	sqrt(diag(V_b-V_B))
	(b)	(B)	Difference	S.E.
	FIXED3	RANDOM3		
ti	.0301515	-.008131	.0382825	.0642804
agr	-.8627561	-.3633231	-.4994329	.958729
hti	.4262583	.3581047	.0681536	.1885557
expc	.0181478	.0190932	-.0009454	.0074437
ggagr	5.99e-11	-2.29e-11	8.28e-11	6.37e-11
he	-6.21e-11	-3.26e-11	-2.94e-11	2.36e-11
gdpgr	.6743968	.7450688	-.070672	.0515959

```

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

      chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
            =          5.76
      Prob>chi2 =          0.3306
      (V_b-V_B is not positive definite)
    
```

المصدر: مخرجات برنامج stata15